٤٠ ألفاً تسعيرة طيران «السورية» الجديدة ورفع الدعم عن العسكريين وذوي الشهداء والأطفال والرضّع والمعوقين

الحسكة - دحام السلطان

ارتفاع غير مبرر ولا مفهوم فاجأ أبناء محافظة الحسكة نتيجة لرفع الشركة السورية للطيران أسعار تذاكر السفر عبر طيرانها من دون سابق إنذار وبنسبة مئة بالمئة هذه المرّة، ما أدى إلى تلقي أبناء المحافظة ولاسيما الفقراء منهم والمضطرين قسراً للسفر بالطيران صفعة جديدة ومؤلمة بالفعل، ووفقاً للسعر الجديد وصلت تسعيرة التذكرة للشخص الواحد والبالغ على حد تعبيرهم إلى ٤٠ ألفاً و٧ ليرات سورية من القامشلي إلى دمشق وبالعكس، وهذا ينطبق على الطلبة والعسكريين وذوي الشهداء والأطفال والرضّع وحتى المعوقين! الذين رُفعت أسعار دعم تذاكرهم أيضاً بموجب قرار السورية الجديد إلى ذات النسبة المئوية.. هذا الارتفاع غير المبرر قد شكل صدمة للمواطن وردود أفعال ألبستهم ثوب الغبن والتهميش الحكومي لوضع معظم الأهالي والوافدين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، ولا تزال ووفق تلك الظروف تعيش ظروف الحصار البري، مع الأخذ بالحسبان والعلم أن الطرق البرية التي تربطها بالمركز ليست كما ينبغي وفق ظروف وشروط الأمـان والسلامة والخدمات الاعتيادية المقبولة والمناسبة، في الوقت الذي تدل فيه معطيات الواقع القسري اليوم إلى أن ساعات السفر براً من خلال تلك الظروف والشروط عندما تكون أمور محور الطريق مقبولة تصل إلى نحو ١٨ ساعة.

في الوقت الذي كان يعوّل فيه المواطن على طيران الشركة «السورية» اعتبارها الشركة الحكومية الوحيدة، أن ترفع عنه كتفاً باعتبارها الأقرب إليه في السعر المدعوم السابق وإن كان رقمه مرتفعاً جداً من جشع الطيران الخاص الذي كان له الدور الكبير في ابتزاز ذلك المواطن المسكين واستغلاله دونما حسيب أو رقيب خلال هذه الفترة والفترات الماضية، ولاسيما أثناء السفر من القامشلي إلى دمشق، فكيف سيكون الحال به اليوم عندما أصبح معلوم التسعيرة قاهراً ولا يطاق مطلقاً!

من جانبه بيّن مدير المؤسسة السورية للطيران مصعب أرسلان لـ«الوطن» أن التسعيرة السابقة كانت بسبب عدم وجود أي طريق إلى الحسكة إلا جواً، فتم اتخاذ قرار بتخفيض التسعيرة إلى ٢٠ ألفاً وتوحيد التسعيرة، وتشجيعاً لشركات الطيران الخاصة للتقيد بالتسعيرة تم إعفاؤهم من الخدمات الأرضية ومنحهم وقوداً بأسعار مماثلة لأسعار الشركة السورية، وأشار أرسلان إلى وجود شكاوى كثيرة كانت ترد بسبب عدم تقيد الشركات الخاصة بالتسعيرة، وتقاضيهم مبالغ إضافية.

وبعد عودة الطريق البرية للعمل أصبح طريق دمشق القامشلي مفتوحاً وبسعر ١٤ ألف ليرة للراكب فتم الاقتراح على الوزارة لإلغاء قرار توحيد الأسعار وأصبح السوق محكوماً بمبدأ العرض والطلب، منوهاً إلى أنه تمت الموافقة على الاقتراح من الوزارة واللجنة الاقتصادية.

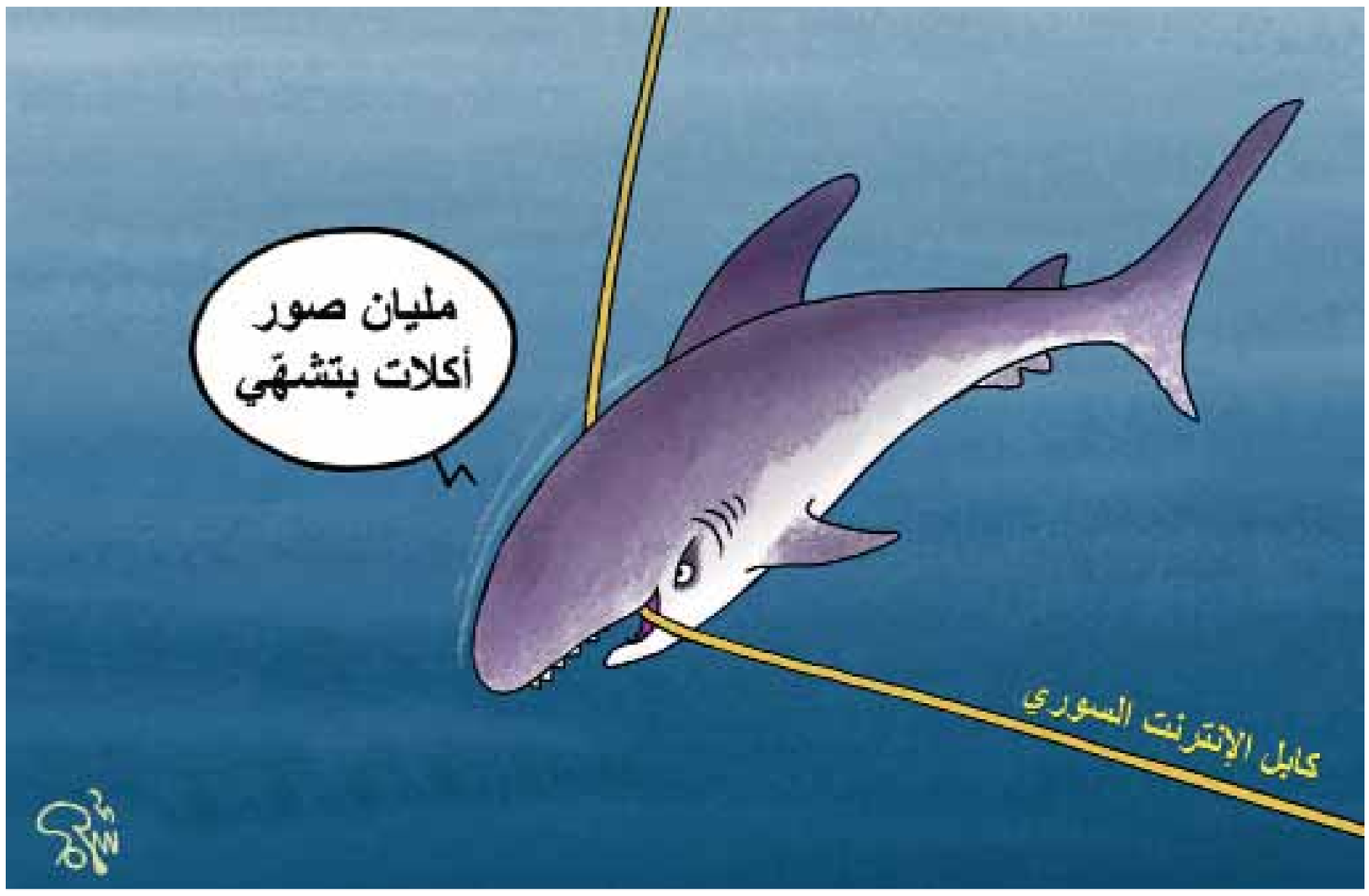

قانون لتنظيم مهنة الأطباء البيطريين

عبد المنعم مسعود

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٧ الخاص بتنظيم مهنة الأطباء البيطريين.

وبحسب القانون تقوم النقابة بجميع الأعمال التي تحقق أهدافها المنصوص عليها وذلك ضمن حدود القوانين والأنظمة النافذة ولا سيما دعم القطاع الصحي البيطري وتعزيز دوره بما يكفل تحقيق الخدمات الصحية والبيطرية للثروة الحيوانية وتطويرها كما ونوعا، و المشاركة في حماية الصحة العامة، والتعاون مع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بما يخدم التطوير في جميع الميادين بما يسهم في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي للجمهورية العربية السورية وإحياء التراث الطبي البيطري العربي.

إضافة إلى الارتقاء بمهنة الطب البيطري علمياً وعملياً بما يحقق تطور الثروة الحيوانية لتفي بمتطلبات التنمية وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، وتعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم وطاقاتهم واستخدامها بالشكل الأمثل، ورفع مستوى الأطباء البيطريين المعنوية والمادية والدفاع عن حقوقهم المتعلقة بمزاولة المهنة والسعي لمنحهم التعويضات التي يستحقونها وفق القوانين والأنظمة النافذة وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم بما يضمن استفادتهم من معاش التقاعد والعجز وصندوق نهاية الخدمة وتعويض الوفاة وتقديم المساعدة في حال المرض والحوادث الطارئة وإنشاء الأندية والجمعيات السكنية والتعاونية وصناديق الضمان.

ورعاية مصالح أعضائها والعناية بشؤونهم الاجتماعية والثقافية وتوثيق الروابط بينهم وبين الشرائح الاجتماعية الأخرى المختلفة وبخاصة مربي الحيوانات، تنشيط البحث العلمي وترجمة الكتب والدراسات الطبية البيطرية ونشرها وإصدار المجلات لرفع المستوى العلمي والمهني لأعضائها، والمساهمة في إقامة الدورات التعليمية والتدريبية للأطباء البيطريين، والمساهمة في تخطيط مناهج الدراسة في كليات الطب البيطري والمعاهد والمدارس الصحية البيطرية في القطر بما يخدم الحاجات الأساسية لتطوير الثروة الحيوانية ويتماشى مع التطور العلمي ويلبي الحاجات الأساسية لخطط التنمية، وعقد المؤتمرات والندوات والاشتراك بها داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها والانتساب إلى الاتحادات الطبية البيطرية العربية والدولية، وإعداد مشاريع الأنظمة الخاصة بمزاولة المهنة، والمساهمة بدراسة وإعداد التشريعات المتعلقة بالخدمات الصحية والبيطرية وبخطط تنمية الثروة الحيوانية ومراقبة الأغذية ذات المنشأ الحيواني.

وأوضح القانون واجبات الطبيب البيطري ، وحقوقه في مزاولة المهنة، والتدريس في الجامعات والمعاهد والمدارس البيطرية والزراعية وفق القوانين والأنظمة النافذة، والتعويض الكامل عما يصيب الطبيب البيطري المكلف مهمة نقابية من ضرر صحي، وإذا لوحق العضو بجناية أو جنحة شائنة متصلة بالمهنة وجب على النيابة العامة أو قاضي التحقيق إبلاغ رئيس فرع النقابة قبل مباشرة التحقيق.. وللنقيب أو من ينتدبه مجلس النقابة أو مجلس الفرع حضور التحقيق لدى أي جهة تباشر التحقيق خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ. وأشار القانون إلى حق أصحاب معامل الأدوية البيطرية والمستودعات البيطرية ومكاتب الخدمات البيطرية والعيادات البيطرية والأطباء البيطريين إقامة مؤتمرات أو نشاطات علمية متخصصة بالطب البيطري والأدوية البيطرية بعد أخذ موافقة الوزارة ومجلس النقابة، إضافة إلى توضيح شروط طالب التسجيل في النقابة.

وعن أهمية القانون بين نقيب الأطباء البيطريين سمير إسماعيل أن القانون يساهم في الارتقاء بمهنة الطب البيطري وتنظيم عمل الأطباء البيطريين، مشيراً إلى أهمية إحداث المجلس المركزي للنقابة بموجب القانون، فضلاً عن إعطاء ميزة مراقبة الأغذية من المنتجات الحيوانية، إضافة إلى ضمان حقوق الأطباء البيطريين، وإلى إحداث محاكم مسلكية برئاسة قاض لمحاسبة من يخالف أنظمة مزاولة المهنة.

في عيد الفلاحين الثالث والخمسين

رئيس الاتحاد العام لـ«الوطن»: طوال سنوات الحرب لم تنقطع المنتجات الزراعية عن الأسواق وبأسعار مقبولة

محمود الصالح

أعلن رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح الإبراهيم لـ«الوطن» أن الأموال المودعة لدى المصرف الزراعي والعائدة للمنظمات الفلاحية بلغت أكثر من ٧٠ مليار ليرة سورية وهي مجمدة ويمنع تحريكها منذ عدة سنوات بسبب وجود مديونية على عدد من الجمعيات الفلاحية تبلغ ١٧ مليار ليرة سورية.

وأكد الإبراهيم في لقائه مع «الوطن» بمناسبة الذكرى ٥٣ لتأسيس الاتحاد العام للفلاحين أن الهدف الأساسي لقيام الاتحاد العام للفلاحين هو رعاية مصالح الفلاحين والمساهمة في تحقيق النهضة الزراعية الشاملة اعتبارا من مطلع ستينيات القرن الماضي بعد ثورة الثامن من آذار.

مشيراً إلى دور المرأة البارز في عمل المنظمة الفلاحية حيث يتجاوز عدد النساء ١٠٠ ألف امرأة منهن أكثر من ٢٠٠ أخت تعاونية تتولى مناصب تعاونية في الجمعيات والروابط والاتحادات الفرعية.

وأكد رئيس الاتحاد العام أن عمل المنظمة لا يستهدف المنتسبين إليها إنما كل من يعمل في الزراعة يستفيد من الخدمات التي تقدمها المنظمة، لافتاً إلى أن الفلاح السوري استطاع تحقيق قاعدة أننا نأكل مما نزرع ولذلك نرى أننا خلال سنوات الحرب على سورية وعلى مدى ٧ سنوات لم تنقطع المنتجات الزراعية عن الأسواق وبأسعار مقبولة إلى حد ما وذلك نتيجة تشبث الفلاح بأرضه وزراعتها وتضحيته من أجل توفير الغذاء لباقي الشعب.

وقال: لو عدنا إلى لغة الأرقام لوجدنا أن إنتاجنا السنوي قبل الأزمة كان يساوي ٢٠ مليون طن من مختلف المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وهذه مسألة ليست بسيطة. نتيجة الحرب تراجع الإنتاج بشكل كبير نتيجة سيطرة المجموعات الإرهابية على مناطق في الريف ومنعها الفلاحين من الزراعة وتهجيرهم فقد تراجع إنتاج القمح من ٣،٨ ملايين طن في عام ٢٠١١ إلى ١،٧ مليون طن عام ٢٠١٦ والقطن من ٦٧٢ ألف طن إلى ٤١ ألف طن والشوندر السكري من ١،٨ مليون طن إلى ١١ ألف طن والحمضيات من ١،١٦ مليون طن إلى ١،١ مليون طن والزيتون من مليون طن إلى ٦٦٧ ألف طن بسبب المعاومة.

وتابع: كذلك شهد قطاع الثروة الحيوانية تراجعا كبيراً حيث انخفض عدد الأغنام من ١٨،٧ مليون رأس إلى ١٣،٨ مليون رأس وكانت هناك خسائر كبيرة بسبب الأعمال الإرهابية في ممتلكات المنظمة تجاوزت ٦ مليارات ليرة سورية بأسعار عام ٢٠١٣.

وأكد إبراهيم أن المنظمة كانت محصنة بقرار من القيادة السياسية على مختلف المراحل وخصوصاً عندما نكون على خلاف مع الحكومة كانت القيادة السياسية تنحاز إلى جانب الفلاح، على الرغم أننا سواء كنا نختلف أو نتفق مع الحكومة فإن ذلك يكون بما يتناسب مع مصلحة الفلاح.

منذ بداية الأزمة كان الفلاح والأرض والمنتج الزراعي هو الهدف الأساسي للمجموعات الإرهابية ليس بهدف السرقة فقط بل الهدف الأساسي تخريب هذه البنية الاقتصادية الهامة التي شكلت قاعدة صلبة دعمت الموقف السياسي السوري لسنوات طويلة، لذلك نجد أن الريف كان الهدف الأول للإرهاب وفي كل قرية كانت المجموعات تستهدف بالدرجة الأولى الجمعية الفلاحية بكل مكوناتها، وطالب رئيس الاتحاد العام بضرورة جدولة ديون الفلاحين لسنة جديدة بعد بدء الإنتاج الفعلي لكل جمعية لإعطاء الفرصة للفلاحين لاستعادة قواهم المادية. علما أن هناك ٧٠ مليار ليرة سورية مودعة لدى فروع المصرف الزراعي من أموال الجمعيات الفلاحية بفائدة نصف من واحد بالمئة وهذه الأرصدة مجمدة منذ سنوات ولا تستطيع الجمعيات تحريكه بسبب المديونية على هذه الجمعيات وفي نفس الوقت عندما تحصل الجمعية على قرض تدفع فائدة ١٤ بالمئة على هذا القرض. وكذلك يجب أن تترجم الحكومة ما تقول عن دعم الفلاحين، لأن الحقيقة أن الحكومة لا تقدم أي دعم للفلاح فهي تبيع الأسمدة بسعر الكلفة والأرباح بالنسبة للصناعة والمصارف تبيعها للجمعيات بسعر الصناعة مضافا إليها كل المصاريف والأرباح ولا توجد ضريبة في الدنيا إلا وتضيفها الحكومة على الأسمدة.

وأشار ابراهيم إلى عدم التزام وزارة التجارة الداخلية بتسويق الإنتاج من الحمضيات الذي يصل إلى أكثر من مليون طن في هذا الموسم وأن كل ما تم تسويقه حتى الآن هو ٤٠٠ ألف طن، فضلاً عن عدم التزام الوزارة بالتسعيرة التي وضعتها الحكومة وهي ٩٠ ليرة للكغ نوع أول و٧٠ ليرة نوع ثانٍ و٥٠ ليرة نوع ثالث وخفضت إلى ٧٥ نوع أول و٥٠ نوع ثانٍ و٣٥ نوع ثالث وهذا لا يجوز لأنه يجب أن تكون التسعيرة التأشيرية هي الأقل ولا يسمح بأقل منها، ما أدى إلى خسائر كبيرة للفلاحين في المنطقة الساحلية الذين يتركز اعتمادهم على الحمضيات والبعض منهم بدأت بقلع أشجار الحمضيات واستبدالها بزراعة أخرى.

وعن الاحتفال بالعيد الثالث والخميس لتأسيس المنظمة أكد رئيس الاتحاد العام أن اليوم يصادف هذه الذكرى وحتى نعمق هذا المعنى اتخذنا قراراً أن يتم تحويل المبلغ المخصص للاحتفال المركزي بعيد الفلاحين وقدره ١٠ ملايين ليرة إلى صندوق أسر الشهداء.

وعن الرؤية القادمة للمنظمة بين إبراهيم أن المنظمة طرحت الآن مشروعا لإنشاء ١٥ مشروعاً إنتاجياً بكلفة ٢،٥ مليار ليرة لتأهيل معصرة زيتون ولصناعة الألبان والأجبان والأعلاف والعبوات البلاستيكية والخزن والتبريد في عدد من مناطق الانتاج في المحافظات السورية ونتمنى من الحكومة الموافقة على تمويل هذه المشاريع من خلال قروض تعاونية من المصرف الزراعي. ولدينا في المرحلة القادمة رؤية لإنشاء اتحادات تعاونية نوعية لكل جانب من جوانب الإنتاج الزراعي والبداية ستكون من تأسيس اتحاد للنحل. وأخيراً حيا رئيس الاتحاد العام للفلاحين بهذه المناسبة رجال الجيش العربي السوري حراس الأرض بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد وكل فلاح يقدم الخير لهذا الوطن.

> لا نختلف ولا نتفق مع الحكومة إلا بمقدار مصلحة الفلاح

> الحكومة لا تقدم أي دعم للفلاحين والدليل أسعار الأسمدة

> ودائعنا ٧٠ مليار ليرة مجمدة منذ سنوات.. ونطالب بتأجيل تحصيل قروض الفلاحين لسنة واحدة

> ١٧ ملياراً المديونية على الجمعيات الفلاحية

أمانات السجل المدني في السويداء بحاجة صناديق للمالية

عبير صيموعة

أدى افتقاد مديرية الشؤون المدنية وأمانات السجل التابعة لها في النواحي صناديق مالية أو حتى موظفاً من مالية السويداء لاستيفاء الرسوم المالية للأوراق المخرجة من أمانات السجل تلك إلى تحميل الأعباء المادية الإضافية على مواطني المحافظة نظراً لاضطرار المواطنين في القرى التابعة للنواحي والمناطق بهدف دفع تلك الرسوم للذهاب إلى ماليتي شهبا وصلخد التي تتبع قراهم إلى هاتين المنطقتين لتبرئة ذممهم المالية ثم العودة إلى أمانة السجل المدني للحصول على أوراقهم، وخاصة القاطنين في قرى بعيدة واضطرارهم إلى العودة في اليوم التالي للانتهاء من أوراقهم.. بدوره مدير المالية في السويداء إحسان أبو حجيلي بيّن أن شكاوى المواطنين محقة موضحاً أنه وبهدف تخفيف العبء عن المواطنين تم تقديم اقتراح لمديرية الشؤون المدنية في السويداء ولا سيما فيما يخص عمل أمانات السجل المدني بتنظيم جداول اسمية للمواطنين الحاصلين أو الراغبين في الحصول على أوراق من السجل المدني التي يترتب عليها رسوم واستيفاؤها منهم وفق جداول نظامية على أن يتم إرسال هذه الجداول إلى مديرية الشؤون المدنية كل ١٥ يوماً تقريباً لوجود صندوق مالي ليصار إلى قطع الإيصالات دفعة واحدة مؤكداً أن هذا الاقتراح منصف ويخفف الأعباء عن المواطنين ولفت أبو حجيلي إلى أنه تم إحداث صندوق مالي لدى مديرية الشؤون المدنية في مدينة السويداء ولكن من المتعذر فرز موظف إلى أمانات السجل المدني كافة على ساحة المحافظة.

٥،٥ مليارات ليرة مبيعات فرع السورية للتجارة في حمص

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة السورية للتجارة ياسر بلال لـ«الوطن» أن القيمة المالية لمبيعات المؤسسة منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخ بداية الشهر الحالي بلغت نحو ٥،٥ مليارات ليرة سورية.

وأوضح بلال أن فرع المؤسسة يقوم بتزويد الصالات ومنافذ البيع التابعة له بتشكيلة سلعية واسعة من المواد الغذائية والتموينية والخضر والفواكه واللحوم وغيرها لتلبية احتياجات المواطنين بأسعار منافسة بهدف التدخل الإيجابي في الأسواق المحلية ومنع الاحتكار.

وأوضح بلال أن المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر السوري باشرت عمليات إعادة تأهيل وترميم مجمع تشرين التجاري في حي جورة الشياح بمركز المدينة الذي سيكون مقراً رئيساً لفرع المؤسسة بمحافظة حمص بقيمة مالية تقديرية تتجاوز الـ٥٠ مليون ليرة سورية، مبيناً أنه تم تنفيذ نحو ١٠ بالمئة من أعمال إعادة التأهيل بالمجمع حتى تاريخه وسيتم إنهاء عمليات الترميم واستكمال الأعمال الهندسية بالمجمع ووضعه بالخدمة خلال النصف الأول من العام القادم.

وأشار مدير الفرع إلى أن المؤسسة بدأت عمليات إعادة تأهيل مجمع الوعر التجاري وصالة الخضر والفواكه بحي الوعر فور إعادة الأمن والاستقرار إليه، كاشفاً أن البنى التحتية للمجمع والصالة تعرضت للدمار والتخريب الممنهج من التنظيمات الإرهابية المسلحة عندما كانت بالحي وبلغت نسبة التخريب فيهما أكثر من ٦٠ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم رصد مبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيلهما من رئاسة مجلس الوزراء خلال زيارة الوفد الحكومي لحي الوعر في أواخر شهر تموز الماضي من العام الحالي، موضحاً أن الشركة العامة للبناء والتعمير تقوم بعمليات الصيانة الإنشائية والهندسية للبنى التحتية للمجمع والصالة وأن نسبة إنجاز تلك العمليات تجاوزت حتى تاريخه أكثر من ٤٠ بالمئة ومن المتوقع أن يكون المجمع والصالة بالخدمة مطلع العام القادم.

وأضاف بلال: إن الفرع يتابع تنفيذ العقود المبرمة مع القطاع العام ولا سيما العقد المبرم مع الهيئة العامة للثروة السمكية في محافظة اللاذقية المتضمن استجرار أكثر من ١٠٠ طن من الأسماك المتنوعة من مسمكة ١٦ تشرين ومسمكة السن بقيمة مالية تبلغ نحو ١٠٠ مليون ليرة سورية وطرحها في الأسواق المحلية بأسعار منافسة، كما قام الفرع بتسويق أكثر من ٩ آلاف طن من مادة النخالة من الشركة العامة للمطاحن وترحيل النخالة المتراكمة وبيعها لمن يرغب بأسعار المؤسسة العامة للأعلاف بقيمة مالية تتجاوز الـ٥٠٠ مليون ليرة سورية، إضافة لتوريد الخضر والفواكه بمختلف أنواعها من المنتجين إلى صالات ومراكز البيع التابعة للمؤسسة وإلى الجهات المتعاقدة معها من دون وسيط تجاري، كما تم تسويق خلال الفترة الماضية وحتى تاريخه أكثر من ١٠ آلاف طن من محصولي البطاطا والتفاح بالمحافظة ما ساهم باستقرار أسعار هذه المواد في السوق المحلية.

وبين بلال أنه وبهدف الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين بمختلف المناطق والتدخل الإيجابي بالأسواق ومنع جشع التجار واحتكارهم للمواد بما يحقق خدمة المواطنين وريعية جيدة للمؤسسة تم وضع العديد من منافذ البيع والصالات للاستثمار منذ بداية عام ٢٠١٧ حيث بلغ عدد تلك المنافذ والصالات ٨٢ منفذاً في حمص وريفها، ويتم العمل على افتتاح منافذ جديدة بالأماكن والمناطق التي لا يوجد فيها مراكز للمؤسسة.

مصادرة ٣ أطنان حطب

محمد أحمد خبازي

صادرت الضابطة الحراجية في مديرية زراعة حماة بالتعاون مع الجهات المختصة ٣ أطنان من الأحطاب المخالفة معدة للبيع في السوق السوداء محملة بسيارات، اثنتان منها في مدينة حماة وأخرى في مدينة مصياف.

وبين رئيس شعبة حماية الغابات في مديرية زراعة حماة أحمد ميرزا أن المصادرات من حطب السنديان المعمر، مؤكداً أن تنظيم الضبط اللازم وحجز السيارات وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص أصولاً.

وأشار ميرزا إلى وجود عدد كبير من المخالفات الحراجية، وقال: تتم عمليات القطع الجائر خلال الليل وخارج أوقات الدوام الرسمي، ولهذا لا بد من دعم عمل الضابطة من خلال تزويدها بالأدوات اللازمة للعمل وخاصة السيارات للتنقل ضمن المواقع الحراجية، إضافة إلى ضرورة تعاون الوحدات الإدارية والجمعيات الأهلية المحلية في مجال التوعية من مخاطر التعدي على المواقع والغابات الحراجية.

وأكد المهندس ميرزا مواصلة عناصر الضابطة الحراجية تنفيذ دورياتها على كل المواقع الحراجية بالمحافظة لمنع وضبط أي تعديات قد تحصل فيها.

وبيّن أن الشعبة نظمت منذ بداية العام الحالي ولغايته ٢٤٤ ضبطا حراجياً لمخالفات تعديات على المناطق الحراجية في كل من مصياف وحماة وسلمية، منها ١٦٩ضبطاً بمخالفات قطع واحتطاب عشوائي وتشويه للغابات و١٠ تعديات على الأراضي الحراجية و٢٣ مخالفات تفحيم والبقية ضبوط حراجية متعددة.